



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٣) – العدد الثالث – يوليو
٢٠٢٢



قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ضوء
معيار المحاسبة المصري ٤٩ لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة
تطبيقية

**Measuring the Impact of The Accounting Treatment of
Financial Leases in Light of Egyptian Standard 49 to Improve
The Quality of Financial Reports: An Empirical Study**

إعداد

الباحثة/ امل على السيد احمد الشيخ

مرشح للماجستير

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

دكتورة

سحر عبد الستار النقيب

مدرس المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة- جامعة بورسعيد

دكتور

صابر حسن الغنام

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

بكلية التجارة- جامعة بورسعيد

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



الملخص:-

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (٤٩) على جودة التقارير المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٣٦ مشاهدة للشركات المستأجرة بقطاعي العقارات والأغذية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٨-٢٠٢١، وقد اعتمدت الباحثة على استخدام النمذجة الإحصائية لبناء نموذجين لقياس الجودة من خلالهما (نموذج القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، نموذج جودة الاستحقاقات). وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار (٤٩) على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وأن متغير حجم الشركة ساهم بشكل أكبر في زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعيار (٤٩)، كما أظهرت النتائج أيضاً بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة الاستحقاقات الاختيارية بعد تطبيق المعيار (٤٩) مقارنةً بالفترة السابقة لتطبيقه.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية بعقد اجتماع لمناقشة القضايا المثارة بشأن تطبيق المعيار (٤٩) والتي سبق طرحها في الدراسة النظرية؛ للبحث في مدى إمكانية تطويره للحد من جوانب القصور الموجودة به، وأن يكون لدى المنظمات المهنية المسؤولية عن صياغة وإصدار معايير المحاسبة المصرية رؤية شاملة لما يدور من أحداث وتطورات في البيئة الاقتصادية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تعديل المعيار (٤٩) للاستجابة للأزمات التي تحدث وتؤثر على عقود التأجير.

الكلمات المفتاحية: المعالجة المحاسبية لعقود التأجير، جودة الاستحقاقات، القيمة الملائمة، معيار المحاسبة المصري (٤٩).

Abstract: -

The purpose of this study is to measure the effect of implementation the accounting treatment of leases in accordance with the Egyptian Accounting Standard (49) on the quality of financial reports, by applying it to a sample of 336 views of lessee companies in the real estate and food sectors listed on the Egyptian Exchange during the period from 2018-2021. On the use of statistical modeling to build two models for measuring quality through them (value relevance model of accounting information, accruals quality model). The results of the empirical study showed that there is a statistically significant effect of implementation the standard (49) on value relevance of the accounting information, and variable SIZE contributed more to increasing value relevance of the accounting information after the implementation of standard (49), and the results also showed that there are no differences Statistically significant between value of discretionary accruals post the implementation of standard (49) compared to the period pre to its implementation.

The study recommended that the Egyptian Accounting Standards Committee should hold a meeting to discuss the issues raised regarding the application of the standard (49) which were previously raised in the theoretical study to examine the extent to which it can be developed to reduce its shortcomings. Egyptian professional Accountancy organizations should respond on time to any economic changes or developments that affecting leasing.

Keywords: Accounting treatment of leases, Accruals quality, Value relevance, Egyptian Accounting Standard No. 49.



أولاً: المقدمة:-

تعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ولكي تصبح المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تستمد من تقارير مالية عالية الجودة أعدت على أساس معايير محاسبية صارمة تحد من المعالجات المحاسبية البديلة وتفرض قواعد أكثر وضوحًا، الأمر الذي أدى إلى مطالبة العديد من المنظمات المهنية المحاسبية بضرورة تطوير معايير محاسبية موحدة عالية الجودة ومقبولة عالميًا.

ومن ثم فقد تم الاتفاق بين كلاً من IASB&FASB على إصدار معيار محاسبي واحد يعالج كافة القضايا المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأجير، بهدف تقديم معلومات ذات قيمة ملائمة تعبر بصدق وعدالة عن الواقع الاقتصادي لمعاملات التأجير وزيادة القابلية للمقارنة في التقارير المالية. ولمواكبة هذا التغيير، فقد قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإصدار القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٥ لتتوافق تمامًا مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومن ثم استحداث معايير محاسبية جديدة من بينها معيار (٤٩) المعدل لسنة ٢٠١٩ الخاص "بعقود التأجير" تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ليحل محل المعيار السابق (٢٠) الخاص بالتأجير التمويلي.

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث:-

يرجع السبب الرئيسي لإصدار معيار المحاسبة المصري (٤٩) إلى ارتكاز المعيار السابق (٢٠) في معالجاته المحاسبية على تغليب الشكل القانوني لعقد التأجير على الجوهر الاقتصادي له، ومن ثم فقد فشل في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية نتيجة عدم الاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات المترتبة عليها في قائمة المركز المالي والاكتفاء بتسجيل القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل للمستأجر.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للمعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير هو ضمان تقديم معلومات ملائمة تعبر بصدق عن تلك المعاملات وتكون أساساً للمستخدمين لتقييم أثر عقود التأجير على الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، إلا أن العديد من الدراسات تعرضت إلى هذه المعالجة بالتحليل والنقد، حيث أشارت الدراسات الداعمة إلى أن تطبيق نموذج محاسبة "حق الاستخدام" يمثل تطويراً في المعالجة المحاسبية لعقود التأجير، إلا أن هناك دراسات أخرى ترى أن

القواعد الجديدة للمحاسبة عن عقود التأجير ستزيد من التعقيد وعبء الامتثال دون تحسين كبير في جودة التقارير المالية. ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تقييم أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (٤٩) على تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية المصرية، من خلال مقارنة الجودة قبل وبعد تطبيق المعيار، وتحديد مدى زيادة أو انخفاض الجودة بعد تطبيق المعيار (٤٩).

ثالثاً: أهداف البحث:-

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ضوء معيار المحاسبة المصري (٤٩) على تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

رابعاً: أهمية البحث:-

١/٤ تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تقدم تحليلاً وتقييماً للمعالجات المحاسبية لعقود التأجير الواردة في معيار (٤٩)، ومن ثم يفتح معه المجال نحو إجراء المزيد من الدراسات التي تسعى لتقديم مقترحات لتطوير المعالجات المحاسبية الواردة في معيار (٤٩) بهدف تحقيق الاتساق المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية.

٢/٤ يقدم البحث دليلاً عملياً من بيئة الدراسة حول مدى نفعية معيار المحاسبة المصري (٤٩) المعدل لسنة ٢٠١٩، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المستأجرة بقطاعي العقارات والأغذية المقيدة بالبورصة المصرية.

خامساً: فروض البحث:-

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، يتمثل الفرض الرئيسي للبحث فيما يلي:-

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على جودة التقارير المالية"

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الآتية:-

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.



الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على جودة الأرباح.

سادساً: الدراسات السابقة:-

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الآثار المحتملة لتطبيق النماذج المحاسبية الحديثة للمحاسبة والافصاح عن العقود الايجارية، وقد قامت الباحثة بتبويبها إلى مجموعتين وفقاً لمدى ارتباطها بموضوع البحث:-

المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير

١- دراسة (Constancio & José, 2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير النموذج المحاسبي الجديد الخاص بعقود التأجير على النسب المالية الرئيسية للشركات، وتحليل الفروق لمتوسطات النسب قبل وبعد الرسملة بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٤٦ شركة أوروبية مدرجة في البورصة. ولقد أشارت النتائج إلى أن النموذج المحاسبي الجديد لعقود التأجير سيكون له تأثير كبير على الميزانية العمومية ونسب الرفع المالي والملاءة المالية، وأن حجم هذا التأثير يعتمد على نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

٢- دراسة (Kusano, 2020)

هدفت الدراسة إلى مناقشة المعايير المحاسبية الجديدة للمحاسبة عن العقود الإيجارية، ومدى تأثير عقود التأجير التمويلي المعترف بها في القوائم مقابل المفصح عنها على تقييم مخاطر الاستثمار في أسهم الشركة، بالتطبيق على عينة من الشركات اليابانية المدرجة في البورصة. ولقد توصلت النتائج إلى أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين عقود التأجير التمويلي المعترف بها في القوائم مقابل المفصح عنها في الإيضاحات عند تقييم مخاطر الأسهم للشركات.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية

١- دراسة (Xu et al., 2017)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير رسملة عقود التأجير على القوائم المالية والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وذلك على عينة مكونة من ١٦٥ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالية. ولقد أشارت النتائج إلى أن مقاييس الميزانية العمومية تتغير بشكل ملحوظ بعد الرسملة،

أما مقاييس الدخل كانت التأثيرات مختلفة. كما أشارت إلى أن نموذج محاسبة حق الاستخدام يتماشى مع الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الحالي.

٢- دراسة (خميس، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة تطوير المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٦) في تحسين جودة التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة السعودية المطبقة لمعيار عقود التأجير خلال الفترات من ٢٠١٥ - ٢٠١٨. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير وفقاً للمعيار الدولي (١٦) والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسها على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية.

سابعاً: خطة البحث:-

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وتماشياً مع طبيعة المشكلة، فلقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:-

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتطلبات تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ضوء معيار المحاسبة المصري (٤٩).

المبحث الثاني: جوانب تأثير تطوير المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي في ضوء معيار (٤٩) على جودة التقارير المالية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقياس أثر تطبيق معيار (٤٩) على جودة التقارير المالية.



المبحث الأول

دراسة تحليلية لمتطلبات تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في

ضوء معيار المحاسبة المصري (٤٩)

أولاً: تعريف عقد التأجير طبقاً للمعيار:-

يمكن تعريف عقد التأجير على أنه " عقد أو جزء من عقد يحول الحق في استخدام أصل (الأصل محل العقد) لفترة من الزمن بمقابل"، ومن ثم يتطلب من المنشأة ضرورة تقييم العقد، إذا كان عقد تأجير يتم إدراجه في قائمة المركز المالي أو عقد خدمة يسجل كمصروف في قائمة الدخل أو كليهما استناداً إلى معيارين أساسيين (يتضمن استخدام أصل محدد، نقل حق السيطرة على استخدام الأصل).

ثانياً: قواعد المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (٤٩) في دفاتر المستأجر:-

١/٢ الاعتراف والقياس الأولي: يعد التغيير الرئيسي الجديد في معيار (٤٩) هو تمثيل الجوهر الاقتصادي لمعاملات التأجير، حيث يتم مطالبة المستأجر بالاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزام عقد التأجير في قائمة المركز المالي. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بمبلغ القياس الأولي لالتزام عقد التأجير، كما يتم قياس التزام عقد التأجير مبدئياً بمبلغ مساوٍ للقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية المستقبلية.

٢/٢ القياس اللاحق: يجب على المستأجر قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً مجمع الاستهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة. أما بالنسبة للقياس اللاحق لالتزام عقد التأجير، يتم زيادة المبلغ الدفتری بمصروف الفائدة ويتم تخفيضه بالدفعات الإيجارية المسددة، وإعادة قياس المبلغ الدفتری بأي تعديلات في عقد التأجير.

٣/٢ العرض والإفصاح: يمكن للشركات اختيار عرض أصل حق الاستخدام بشكل منفصل أو في نفس البند الذي سيتم فيه عرض الأصل الأساسي، كما يتم عرض التزام عقد التأجير كبند منفصل أو في نفس البند مع الالتزامات المالية الأخرى. أما بالنسبة لقائمة الدخل، يتم عرض مصروف الفائدة على التزام عقد التأجير بشكل مستقل عن مصروف استهلاك أصل حق الاستخدام.

كما أن المستأجر ملتزم بتقديم عدة إفصاحات نوعية وكمية عن عقود التأجير لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على تقييم قيمة، وتوقيت، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثاً: تحليل مقارنة بين معيار المحاسبة المصري (٤٩) ومعيار التقرير المالي الدولي (١٦):-

صدر قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية واستحداث معايير محاسبية جديدة، من بينها معيار المحاسبة المصري (٤٩) الذي جاء متفقاً إلى حد كبير مع معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ مع بعض الاختلافات البسيطة.

- قواعد القياس البديلة اللاحقة "لأصل- حق الاستخدام": تم إلغاء القياسات البديلة (نموذج القيمة العادلة، نموذج إعادة التقييم) في المعايير المصرية بموجب القرار رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠، واقتصار المستأجر على تطبيق نموذج التكلفة للقياس اللاحق لأصل- حق الاستخدام. على عكس معيار التقرير المالي الدولي (١٦) حدد حد قيمة مطلقة موحدة (٥٠٠٠ دولار فأقل).

- الإعفاءات من الرسملة: يتم معاملة كافة عقود التأجير على أنها عقود تأجير تمويلية بحيث يتم الاعتراف بها في صلب القوائم المالية للمستأجرين، مع بعض الاستثناءات الطوعية (العقود قصيرة الأجل، منخفضة القيمة). لم يحدد معيار (٤٩) حد الإعفاء للأصول محل العقد منخفضة القيمة والاكتفاء بوضع مجموعة من الارشادات لتحديد القيمة المنخفضة.

- المحاسبة عن امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كورونا: لم يصدر أي تعديل لمعيار (٤٩) بشأن المحاسبة عن عقود التأجير في ظل جائحة كورونا. بينما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ مايو ٢٠٢٠ تعديلاً على معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ بشأن المحاسبة عن امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كورونا، والذي يعفي المستأجرين من تقييم ما إذا كانت امتيازات التأجير الممنوحة لهم كنتيجة مباشرة لفيروس كورونا (تأجيل سداد الدفعات الإيجارية أو تخفيضها لفترة زمنية معينة مع زيادتها في الفترات المستقبلية).

- معاملات البيع وإعادة الاستئجار بدفعات متغيرة: إذا استوفت عملية تحويل الأصل من قبل البائع (المستأجر) متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) للمحاسبة عنها كعملية بيع حقيقية، فإنه يجب على البائع (المستأجر) قياس "أصل- حق الاستخدام" الناشئ عن إعادة الاستئجار بنسبة القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الاستخدام، وبالتالي لم ينص



المعيار على طريقة لتحديد تلك النسبة. بينما تم تحديد هذه النسبة في معيار التقرير المالي الدولي ١٦ من خلال المقارنة باستخدام (القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية المستقبلية (بما في ذلك المتغيرة) إلى القيمة العادلة للأصل المباع)، ومن ثم قياس الالتزام عن طريق تخفيض القيمة الدفترية لتعكس الدفعات الإيجارية المتوقعة.

رابعًا: تحليل مقارنة بين معيار المحاسبة المصري (٤٩) والمعيار الأمريكي (٨٤٢):-

- التصنيف: يتطلب نموذج محاسبة المستأجر في معيار المحاسبة المصري (٤٩) معاملة كافة عقود التأجير على أنها عقود تأجير تمويلية مع بعض الاستثناءات، على عكس نموذج محاسبة المستأجر الوارد في المعيار الأمريكي (٨٤٢) الذي يميز بين عقود التأجير التشغيلية والتمويلية ويظهر هذا الاختلاف بوضوح في القياس اللاحق "لأصل- حق الاستخدام" وقائمتي الدخل والتدفقات النقدية.

- نموذج محاسبة المستأجر: يحتوي معيار المحاسبة المصري (٤٩) على إعفاء من الاعتراف والقياس للمستأجرين إذا كان الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، بينما اقتصر المعيار المحاسبي الأمريكي (٨٤٢) على إعفاء واحد إذا كان العقد قصير الأجل مدته سنة فأقل.

- نموذج محاسبة المؤجر: لا يميز معيار المحاسبة المصري (٤٩) بين عقد التأجير البيعي وعقد التأجير التمويلي المباشر، حيث يسمح بالاعتراف بربح أو خسارة البيع في عقود التأجير التمويلي المباشر عند بدء عقد التأجير. على عكس المعيار (٨٤٢) الذي يميز بين عقد التأجير البيعي وعقد التأجير التمويلي المباشر.

- مدفوعات الإيجار المتغيرة: يتطلب المعيار (٤٩) إعادة قياس التزام عقد التأجير لتعكس التغيرات في الدفعات الإيجارية المرتبطة بمؤشر أو معدل. بينما في المعيار الأمريكي (٨٤٢) لا تشكل التعديلات على الدفعات الإيجارية المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل حدث إعادة التقييم.

- قائمة التدفقات النقدية: سمح معيار المحاسبة المصري (٤٩) بتصنيف الفائدة ضمن أنشطة التشغيل أو كتدفق نقدي ناتج عن أنشطة التمويل، بينما صنف المعيار الأمريكي (٨٤٢) جميع المدفوعات ضمن قسم الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.

- الشركات الخاصة: لا يحتوي معياري التقرير المالي الدولي (١٦) والمحاسبة المصري (٤٩) على إرشادات خاصة بالشركات الخاصة، بينما يسمح معيار الأمريكي (٨٤٢) للشركات في القطاع

الخاص باستخدام معدل العائد الخالي من المخاطر كمعدل خصم لاحتساب القيمة الحالية للترام عقد التأجير.

خامسًا: تحليل مقارنة بين معيار المحاسبة المصري (٤٩) والمعيار السابق (٢٠):-

يعد التغيير الرئيسي في معيار المحاسبة المصري (٤٩) هو تغليب المضمون الاقتصادي للعقد على الشكل القانوني له، ومن ثم انتقال الأصل المؤجر بمنافعه ومخاطره العائدة على ملكيته إلى المستأجر، بما يقتضيه هذا النقل من معالجات محاسبية مختلفة في دفاتر المستأجر والمؤجر. والذي اختلف تمامًا عن المعيار السابق (٢٠) الذي يقوم على إدراج كافة ما يتكبده المستأجر كمصروفات في قائمة الدخل. وفيما يلي أهم نقاط الاختلاف للمعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر بين المعيار السابق (٢٠) والمعيار الجديد (٤٩):-

١- يتبع معيار (٤٩) معالجة محاسبية موحدة في دفاتر المستأجر، بحيث يتم رسملة غالبية عقود التأجير والاعتراف بها في صلب القوائم مع بعض الاستثناءات الطوعية (إذا كان العقد قصير الأجل، أو الأصل محل العقد منخفض القيمة)، على عكس المعيار السابق يقوم بمعاملة عقد التأجير التمويلي كأنه عقد تأجير تشغيلي في معيار المحاسبة الدولي (١٧) من ثم إدراج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر.

٢- يلغي المعيار الشروط الكمية (مدخل القواعد Rule-based approach)، حيث كان يشترط أن تكون مدة العقد ٧٥٪ والقيمة الحالية للدفعات الإيجارية تمثل ٩٠٪، والتي تم استبعادها بشروط وصفية غير محددة المدة. وترى الباحثة أن الاعتماد على مدخل المبادئ يعطي فرصة ساحة للشركات للتلاعب وإصدار الأحكام والتقديرات الشخصية التي تنصب في صالحها.

٣- اعتمد المعيار السابق على تغليب الشكل القانوني على الجوهر الحقيقي للمعاملة، وبالتالي لم يُعطِ للمستأجر حق الملكية القانونية بالنسبة لعقد التأجير التمويلي، مما ساعد بشكل كبير على انتشار ظاهرة التمويل خارج الميزانية، بينما معيار (٤٩) يقوم على أساس الجوهر الحقيقي للمعاملة.

٤- يوفر معيار (٤٩) صياغة أفضل وأكثر تفصيلاً عن المعيار السابق، وعبارات يمكن توظيفها في الواقع العملي بسهولة مع الإشارة إلى المعايير المحاسبية ذات الصلة، التي تقدم إرشادات أكثر توضيحًا للمستأجرين والمؤجرين.



المبحث الثاني

جوانب تأثير تطوير المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي في ضوء معيار (٤٩) على جودة التقارير المالية

يتمثل الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية في توفير معلومات مالية مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمقرضين، والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد الاقتصادية للمنشأة. ولكي تصبح المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعبّر بصدق وعدالة عن الواقع الاقتصادي للمنشأة، وتحسن فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها وقابلة للفهم وتصدر في الوقت المناسب.

أولاً: أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير على جودة التقارير المالية مقاسة بالقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية:-

تعتمد جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، على ما تتمتع به من خصائص نوعية أساسية تجعلها مفيدة لمستخدميها والتي تتمثل في:-

- الملاءمة **Relevance**: تصبح المعلومات المحاسبية ملائمة لمستخدميها عندما تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الصلة، من خلال مساعدتهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة (القيمة التنبؤية **Predictive Value**) وتأكيد صحة توقعاتهم السابقة أو تصحيحها وتغييرها (القيمة التأكيدية **Confirmatory Value**).

- التمثيل الصادق **Representational Faithfulness**: تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية إذا كانت تعبر بصدق وعدالة عن الأحداث الاقتصادية والمالية للمنشأة، كما ينص الإطار المفاهيمي على أن "المعلومات الممثلة بصدق وأمانة يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء قدر الامكان".

ويتمثل الهدف الرئيسي من إصدار كل من معيار التقرير المالي الدولي ١٦ ومعيار المحاسبة المصري ٤٩ في تقديم معلومات ملائمة تعبر بصدق وعدالة عن الواقع الاقتصادي لمعاملات التأجير، بما يمكن مستخدمي التقارير المالية من تقييم مدى قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وقيمة وتوقيت وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأجير، وتحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستخدم أساليب تمويلية مختلفة وبين الشركات في الصناعات

المختلفة. لذا من المفترض أن تصبح المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة أكبر بعد تطبيق متطلبات الاعتراف الجديدة لعقود التأجير.

إلا أن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير في دفاتر المستأجرين أثارت نقاش مثير للجدل ما بين مؤيد ومعارض، حيث يعتقد المؤيدون أن مستخدمي التقارير المالية لا يتم تزويدهم بمعلومات كافية عن معاملات التأجير، ومن المهم أن يكون لدى مستخدمي البيانات المالية صورة كاملة ومفهومة لأنشطة التأجير الخاصة بالمنشأة. كما أشارت العديد من الدراسات (Paik et al. 2015; Tănase et al. 2018; Johansson & Sjöberg 2020; Hansson & Pettersson 2020) إلى أن المعلومات المعترف بها في صلب القوائم المالية ذات قيمة ملائمة أكبر من المفصح عنها في الإيضاحات، والتي تجادل بشكل إيجابي في مساهمة النموذج الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير بمعلومات ذات قيمة ملائمة أكبر.

وقد توصلت نتائج دراسة (مبروك، ٢٠٢٠) إلى أن تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (٤٩) يساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن عقود التأجير والقضاء على مشكلة التمويل خارج الميزانية.

وفي نفس السياق، توصلت نتائج دراسة (دينا، ٢٠٢٠) إلى أن معيار (٤٩) المعدل لسنة ٢٠١٩ يعمل على توفير إطار موحد وشامل لأسس الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأجير، بما يساهم في تقديم معلومات ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية لتقييم أداء المنشأة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم.

على الرغم من وجود دراسات داعمة لهذا الافتراض، إلا أن هناك عدة دراسات أخرى (Altamuro et al. 2014; Mikkonen 2016; Giner & Pardo 2018; Quach & Tu; Spånberger & Rista, 2020) تجادل بأن أصحاب المصلحة يستخدمون في الواقع المعلومات حول عقود التأجير المفصح عنها في الإيضاحات والمعترف بها في صلب القوائم بطريقة مماثلة، طالما أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في الإيضاحات موثوقة ولا تستند إلى تقديرات الإدارة. وأظهرت النتائج عدم وجود اختلافات في القيمة الملائمة بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير. استناداً إلى الدراسات الداعمة التي تشير إلى أن النموذج المحاسبي الجديد لعقود التأجير يعمل على تحسين جودة التقارير المالية بتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح عن الاقتصاديات الأساسية لمعاملات التأجير. لذا فإن الدراسة الحالية تتوقع أن يؤدي تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير وفقاً للمعيار ٤٩ إلى زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية،



مما يوفر أساسًا أفضل لاتخاذ القرار لمستخدمي التقارير المالية وبالأخص المستثمرين الأقل خبرة (الذين يعتمدون بصورة أكبر على المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية).

ثانيًا: أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير على جودة التقارير المالية
مقاسة بجودة الأرباح المحاسبية:-

برغم تعدد مقاييس جودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد مقياس موحد مقبول عالميًا لتقييم هذه الجودة وذلك لاختلاف إدراكات المستخدمين لمستوى الجودة، وقد تعددت الدراسات التي استخدمت جودة الأرباح كمقياس بديل لجودة التقارير المالية؛ حيث تعد الأرباح التي حققتها المنشأة هي المصدر الرئيسي للمعلومات في أسواق رأس المال.

يعد من أكثر العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية هو ممارسات إدارة الأرباح كونها ممارسات إدارية متعددة للتأثير على رقم الربح بالزيادة أو النقصان، بحيث لا تعكس الأداء المالي الحقيقي للمنشأة، كما يعتبر الاستحقاق المحاسبي من أكثر مداخل إدارة الأرباح استخدامًا وشيوعًا من قبل الإدارة، حيث يعتمد على استغلال الإدارة لمرونة المعايير المحاسبية المتاحة في الاختيار بين بدائل القياس والسياسات المحاسبية البديلة والتقديرات المحاسبية مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

إن عدم وضوح الطبيعة القانونية لعقود التأجير في المعالجة السابقة لعقود التأجير ساهم بشكل كبير في قيام الشركات بإعادة هيكلة عقودها لتجنب الاعتراف بالأصول المؤجرة والالتزامات الناشئة عنها في صلب القوائم المالية والتي تبلغ المليارات (ممارسات التمويل الخفي). وهو ما دفع المنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير لمحاولة تقديم إطار قوى يعالج كافة القضايا المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأجير، والتخلص من التناقضات وتحسين متطلبات الإفصاح عن عقود التأجير في القوائم المالية للمستأجرين. لذا من المفترض أن تؤدي التغييرات في المعالجة المحاسبية لعقود التأجير (رسمة غالبية عقود التأجير والاعتراف بها في صلب القوائم المالية للشركات المستأجرة) إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية، والحدّ من عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشأة وأصحاب المصلحة.

حيث أشارت الدراسات (Pham, Spånberger & Rista 2020; Ma & Thomas 2021) إلى أنه يمكن لمستخدمي التقارير المالية الاستفادة من الإفصاحات الكمية والنوعية الإضافية لمعاملات التأجير التي تتطلبها المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير، وتقليل الحاجة

إلى إجراء التعديلات اليدوية للقوائم والنسب المالية للشركات المستأجرة، مما يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الخارجية، وتحسين إمكانية التنبؤ بالأرباح ومن ثم تعزيز جودة الأرباح المحاسبية.

كما توصلت نتائج دراسة (محمد، ٢٠٢٠) إلى أن المعالجة المحاسبية الحالية لعقود التأجير في ضوء معيار (٤٩) قد أدت إلى خفض تكلفة معالجة معلومات عقود التأجير خارج الميزانية، ومن ثم الحد من عدم تماثل المعلومات، وكذلك خفض التلاعب في القوائم المالية باستخدام عقود التأجير كتمويل خارج الميزانية، وتحسين جودة البيئة المعلوماتية المتعلقة بمعاملات التأجير.

خلافًا لما تقدّم: أظهرت بعض الدراسات نتائج متناقضة، حيث أوضحت الدراسات (Weidner 2017; Ketola 2019; Binfare et al., Quach & Tu 2020) أن هناك بعض التراخي في المعيار، مما يُعطي الشركات فرصة لاستخدام السلطة التقديرية والأحكام المهنية للاختيار بين البدائل المتاحة، مثل: التقييمات المتعلقة بمعدلات الخصم، ومدة عقد التأجير، وتقييمات العقد، والإعفاءات من الرسملة. كما أنه لا يوفر إرشادات كافية بشأن التعامل مع عقود التأجير غير محددة المدة من منظور محاسبي، كما يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وبالتالي يُمكن استخدام تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي لتخفيض مصروف الإهلاك، ومن ثمّ تضخيم الأرباح. وفي سياق مشابه، أشارت دراسة (إيهاب، ٢٠١٩) إلى أن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير تستند إلى مدخل المبادئ، مما يفتح معه المجال نحو التوسع في إصدار الأحكام المهنية والتقديرات الشخصية من قبل الإدارة، والتي يمكن استغلالها في الحصول على التمويل خارج الميزانية باستخدام عقود التأجير وهو ما يمثل ارتدادًا للوضع ما قبل إصدار المعيار الجديد.

بناءً على ما سبق، تخلصت الباحثة إلى أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت بشكل مباشر تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير على جودة الأرباح المحاسبية، والتي لم تتفق حول طبيعة العلاقة بين النموذج المحاسبي الجديد لعقود التأجير (نموذج محاسبة حق الاستخدام) والحد من الممارسات الانتهازية للمديرين لإعادة هيكلة العقود وتجنّب الرسملة أو تخفيض القيمة المرسملة للالتزامات عقود التأجير، وهو ما يدعو الباحثة إلى دراسة أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير على جودة الأرباح المحاسبية، وقياسها من خلال الاستحقاقات التقديرية كمؤشر عكسي لجودة الأرباح والتقارير المالية.



المبحث الثالث

دراسة تطبيقية لقياس أثر تطبيق معيار (٤٩) على جودة التقارير المالية

أولاً: هدف الدراسة التطبيقية وفروضها:-

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ضوء معيار المحاسبة المصري (٤٩) على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية المصرية، اعتماداً على استخدام النَّمذجة الإحصائية لبناء نموذجين لقياس جودة التقارير المالية: الأول: نموذج القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، والثاني: نموذج جودة الأرباح المحاسبية.

يتمثل الفرض الرئيسي في: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية

لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على جودة التقارير المالية"

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:-

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً لمعيار (٤٩) على جودة الأرباح.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكوّن مجتمع الدراسة من كافة الشركات المستأجرة بقطاعي العقارات والأغذية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، وقد تم اختيار عينة مكوّنة من عدد (٢١) شركة من الشركات المستأجرة بقطاعي العقارات والأغذية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بحيث تُمثّل العينة المختارة مجتمع الدراسة خلال الفترة الزمنية من (٢٠١٨ - ٢٠٢١). حيث تنقسم الفترة الزمنية لهذه الدراسة إلى جزأين، الجزء الأول: يمثل فترة ما قبل تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) ، والجزء الثاني: يمثل فترة ما بعد تطبيق معيار (٤٩). تمثل الفترة السابقة (تطبيق المعيار السابق ٢٠٢٠) عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، وُتمثّل الفترة اللاحقة (تطبيق معيار ٤٩) عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١. وبالتالي، يتم استخدام بيانات القوائم المالية الدورية المجمعة للشركات المستأجرة المطبقة لمعيار (٤٩) المكونة من ١٦ تقريراً ربع سنويّ للمعلومات المحاسبية.

ثالثاً: اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج:-

لقد مرت نتائج الدراسة التطبيقية بأربع مراحل؛ بدأت بعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار مقارنة متوسطي مجتمعين للعينات المرتبطة كتحليل أحادي المتغير، واختبار الفروض من خلال الاعتماد على الارتباط كتحليل ثنائي المتغيرات والانحدار الخطي كتحليل متعدد المتغيرات، وانتهاءً بالتحقق من التأثير المعنوي لجودة نموذجي الدراسة والقدرة التفسيرية لمدى تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفقاً للمعيار (٤٩) على جودة التقارير المالية.

٣-١ التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الأول، واختبار صحته:-

لاختبار مدى صحة الفرض الأول، قامت الباحثة بتطبيق نموذج Ohlson المعدل الذي استخدمه (Odoemelum, et al. (2019)، وهو نموذج صُمم خصيصاً لقياس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية المتعلقة بمعاملات التأجير في اتخاذ القرارات، وذلك بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير.

$$MVPS_{it} = \alpha_i + \beta_1 BVPS_{it} + \beta_2 EBITDA_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 FL_{it} + \beta_6 EBITDA_{it} * FL_{it} + \beta_7 SIZE_{it} * FL_{it} + \beta_8 LEV_{it} * FL_{it} + \varepsilon_{it}$$

ومن ثم تشير نتائج الانحدار للنموذج الأول إلى:-

- زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩)، وهو ما يتضح من قيمة معامل التحديد المتزايد R^2 خلال فترة ما بعد تطبيق المعيار (٤٩) حيث بلغت $74,7\%$ ، وقيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ بلغت $70,6\%$ ، مما يشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغير في القيمة السوقية لسعر السهم في فترة ما بعد تطبيق المعيار. وبالتالي، تتوافق النتائج مع الآثار المتوقعة بأن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير سوف تؤدي إلى تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح عن الاقتصاديات الأساسية لمعاملات التأجير بما يُمكن مستخدمي التقارير المالية من تقييم الوضع المالي للشركات المستأجرة، وهو ما يظهر بوضوح في العلاقة الطردية المتزايدة بين حجم الشركة والقيمة السوقية لسعر السهم، والعلاقة العكسية بين درجة الرافعة المالية والقيمة السوقية لسعر السهم في فترة ما بعد تطبيق معيار (٤٩)، ومن ثم فإن التغيرات في درجة الرافعة المالية وحجم الشركة تمثل أحد التأثيرات الرئيسية بعد تطبيق معيار (٤٩) نتيجة الاعتراف بأصول حق الاستخدام والتزامات عقد التأجير.



- نموذج قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية نموذج معنوي صالح للتنبؤ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ١٢٠.٧١ وهو يمثل ارتفاعاً كبيراً مقارنةً بقيمة F في فترة ما قبل تطبيق المعيار (٢٤.٧٥٣)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج والذي يتضح من خلال قيمة sig. (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٠.٠٠٥.

وعليه؛ يُمكن صياغة نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج الأول على النحو التالي:

$$\begin{aligned} MVPS_{it} = & 3.511 + 0.339 * BVPS_{it} + 2.370 * EBITDA_{it} + 4.171 \\ & * SIZE_{it} - 0.915 * LIV_{it} + 13.262 * FL_{it} - 0.051 \\ & * EBITDA_{it} * FL_{it} + 7.190 * SIZE_{it} * FL_{it} - 1.257 \\ & * LEV_{it} * FL_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

٢-٣ التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الثاني، واختبار صحته:-

لاختبار مدى صحة الفرض الثاني، قامت الباحثة بتطبيق نموذج جونز المعدل بالأداء (Kothari, et al. (2005)، لقياس جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير وفقاً للمعيار (٤٩).

وباستخدام مُخرجات برنامج SPSS V.26 أمكّن تقدير نموذج الانحدار الممثل لقيم متغيرات النموذج الثاني، وقد أشارت نتائج الانحدار للنموذج الثاني إلى:-

- عدم وجود اختلافات جوهرية في قيمة الاستحقاقات الاختيارية بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير وفقاً للمعيار (٤٩)، ويتضح ذلك: من انخفاض قيمة معامل التحديد R^2 حيث بلغت ١٥,١٪ وقيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ بلغت ١٤,٢٪، كما أن المتغيرات الأخرى لم تشهد تأثيراً جوهرياً على الاستحقاقات الاختيارية باستثناء حجم الشركة. وجاءت هذه النتائج متناقضة مع ما خلص إليه عددٌ من الدراسات من أن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير المستندة إلى مدخل المبادئ قد أدت إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية، من خلال الحدّ من التلاعب في القوائم المالية باستخدام عقود التأجير خارج الميزانية، وتقليل البدائل المتاحة المسموح بها، وتحديد قياسات محاسبية تعكس الوضع الاقتصادي للمنشأة وأدائها بشكل أفضل.

وعليه؛ يُمكن صياغة نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج الثاني على النحو التالي:

$$\begin{aligned} DA_{it} = & 1.623 + 9.021 * FL_{it} + 3.243 * SIZE_{it} - 2.889 * LEV_{it} \\ & + 3.213 * Growth_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

النتائج والتوصيات:-

أولاً: النتائج:-

١. يعد التغيير الرئيسي الجديد في معيار (٤٩) هو التحول من نموذج محاسبة الملكية إلى نموذج محاسبة حق الاستخدام، ومن ثم لم يعد المؤجر المستحوز الفعلي للأصل محل العقد واكتفائه بتسجيل العائد على استثماراته.
٢. يعمل معيار المحاسبة المصري (٤٩) على توفير إطاراً شاملاً وموحداً للاعتراف والقياس والافصاح عن عقود التأجير، ومن ثم تقديم معلومات ذات قيمة ملائمة أكبر بما يمكن مستخدمي التقارير المالية من تقييم الوضع المالي للمنشأة.
٣. عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين قيمة الاستحقاقات الاختيارية في فترة ما بعد تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ عن فترة ما قبل تطبيقه.
٤. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على تحسين جودة التقارير المالية من خلال التأثير الإيجابي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

ثانياً: التوصيات:-

في ضوء نتائج البحث، توصي الباحثة بما يلي:-

١. ضرورة قيام اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية بعقد اجتماع لمناقشة القضايا المتعلقة بتطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير في المعيار (٤٩) التي تم طرحها في الدراسة النظرية، للبحث في مدى إمكانية تطوير المعيار (٤٩) للحد من جوانب القصور الموجودة به، ومن ثم الحد من السلطة التقديرية الإدارية.
٢. أن يكون لدى المنظمات المهنية المسؤولة عن صياغة وإصدار معايير المحاسبة المصرية رؤية شاملة لما يدور من أحداث وتطورات في البيئة الاقتصادية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تعديل المعايير لاحتواء الأزمة والحد من تأثيراتها السلبية على الشركات.
٣. ضرورة قيام المنظمات المهنية الممثلة في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بعقد المزيد من الندوات والدورات التدريبية لصقل معرفة المشاركين بالمتطلبات الجديدة للمحاسبة عن عقود التأجير وكيفية تطبيقها بالشكل السليم.



المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

أ. الدوريات:-

إيهاب إبراهيم حامد عبد العال. "تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المصرية والدولية". مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة – جامعة طنطا. العدد الأول. (٢٠١٩).

تامر سعيد عبد المنعم محمد، "المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 وأثرها على تحسين القوائم المالية : دراسة مقارنة بالمعيار (IAS 17) "، الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ٢٠١٨. خميس محمد سعيد العراييد. "واقع تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة – جامعة قناة السويس. المجلد ١١. العدد الثاني. (٢٠٢٠).

دينا كمال عبد السلام علي حسن. "أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا (COVID-19) – دراسة ميدانية". مجلة البحوث المالية والتجارية. كلية التجارة – جامعة بورسعيد. المجلد ٢١. العدد الرابع. (٢٠٢٠).

سليمان محمد مصطفى. "أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة – دراسة ميدانية". الفكر المحاسبي. كلية التجارة – جامعة عين شمس. المجلد ٢٢. العدد الرابع. (٢٠١٨).

مبروك محمد السيد نصير. "استخدام عقود الإيجار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ كأحد مصادر تمويل المشروعات لتحقيق ريادة الأعمال". مجلة التجارة والتمويل. كلية التجارة – جامعة طنطا. عدد خاص. (٢٠٢٠).

ياسمين كامل إبراهيم عبد العال. "أثر امتيازات الإيجار الممنوحة بشأن جائحة كورونا على المحاسبة عن عقود التأجير". المجلة العلمية للتجارة والتمويل. كلية التجارة – جامعة طنطا. المجلد ٤١. العدد ٢. (٢٠٢١).

يوسف مامش وآخرون. "محددات جودة ملاءمة المعلومات المحاسبية عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS16) في بيئة الأعمال الجزائرية – حالة الشركات المستأجرة". مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد الثالث عشر. (٢٠١٨).

ب. الرسائل العلمية:-

غادة محمد إبراهيم جمعة. دور جودة الأرباح المحاسبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التجارة – جامعة المنصورة. (٢٠١٧).

محمد عاطف أحمد البيلي، أثر تعديل المعالجة المحاسبية للإيجار على تكلفة رأس المال في ضوء معايير المحاسبة المصرية "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة، (٢٠٢٠).

ج. أخرى:-

الهيئة العامة للرقابة المالية. تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة لبداية عام ٢٠٢١. تم الاطلاع عليه في ٢٥/٧/٢٠٢١ ٢:٥٥ ص

https://fra.gov.eg/fra_news/efsa_919

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. "معيار المحاسبة المصري ٤٩ المعدل لسنة ٢٠١٩". جريدة الوقائع المصرية. العدد واحد وثامنون. (٢٠١٩).



ثانيًا: المراجع الأجنبية:-

A. Periodicals:

- Altamuro, J. et al., "Operating Leases and Credit Assessments". *Contemporary Accounting Research*. Vol.31 No.2. (2014).
- Constancio, Z. R., & José, M. D. "Effects of IFRS 16 on Key Financial Ratios: A New Methodological Approach". *Accounting in Europe*. Vol. 15 No.1. (2018).
- Giner, B., & Pardo, F. "The Value Relevance of Operating Lease Liabilities: Economic Effects of IFRS 16". *Australian Accounting Review*. Vol.28 No.4. (2018).
- Kusano, M., "Does Recognition Versus Disclosure Affect Risk Relevance? Evidence from Finance Leases in Japan", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol.38, (2020).
- Moscariello, N., & Pizzo, M. "Practical Expedients and Theoretical Flaws: The IASB's Legitimacy Strategy during the COVID-19 Pandemic". *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. (2021).
- Odoemelum, N., et al. "Effect of international financial reporting standard (IFRS) adoption on earnings value relevance of quoted Nigerian firms". *Cogent Business & Management*. Vol. 6 No. 1. (2019).
- Paik, D. G. H. et al., "The Relation between Accounting Information in Debt Covenants and Operating leases". *Accounting Horizons*. Vol. 29 No.4. (2015).
- Tănase, A. E et al., "The Impact of IFRS 16 on the Companies' Key Performance Indicators: Limits, Advantages and Drawbacks". *Academic Journal of Economic Studies*. Vol. 4 No.1 (2018).
- Weidner, D. J. "New FASB Rules on Accounting for Leases: A Sarbanes-Oxley Promise". *The Business Lawyer*. Vol.72, No.2. (2017).
- Xu, W. et al. "Converting Financial Statements: Operating to Capitalised Leases". *Pacific accounting review*. Vol.29 No.1. (2017).
- Zhang, S., & Liu, C. "State Ownership and the Structuring of Lease Arrangements". *Journal of Corporate Finance*. Vol. 62. (2020).

B. Thesis:

- Baastad, M. S., and Aslaksen B. A. *IFRS 16 Leases and its Effects on Management Compensation Systems in the Norwegian Retail Industry*. Master thesis. BI Norwegian Business School. (2017).
- Hansson Brusewitz, M., & Pettersson, E. *The Value Relevance of IFRS 16 on the Swedish market*. Master Thesis. Uppsala University, Uppsala, Sweden. (2020).
- Harms, C. *FASB Lease Accounting Standard Update 2016-02: An Exploration of Similarities and Differences to IFRS 16*. PhD Thesis. The Honors College. Oakland University. (2019).
- Johansson, C. & Sjöberg S. *IFRS 16 - So Far So Good? A post-Implementation Review of the New Leasing Standard of Listed Firms in Sweden*. Master Thesis. Göteborgs Universitet. (2020).
- Ketola, M. *IFRS 16 Leases: Standard Implementation and Impact on Financial Reporting Quality from Accounting professionals' Point of View*. Master Thesis. Jyväskylä University (2019).
- Mikkonen, R. *Value Relevance of Operating Leases-Empirical Evidence from listed Companies on Air Transportation Industry*. Master Thesis. Aalto University. (2016).
- Niemelä, O. *How Does Information Asymmetry Affect Lease-or-Buy Decisions? Evidence from US Listed Companies in Air Transportation Industry*. Master Thesis. School of Business-Aalto university. (2017).
- Pham, T. T. A. *The Impact of IFRS 16 on Financial Analysts' Forecast: Empirical Evidence from European Companies*. Master Thesis. Università degli Studi di Padova. (2020).
- Quach, V., & Tu, L. *Implications of Accounting Standard Changes for Financial Reports: An Exploratory Study of the Transition to IFRS 16*. Master Thesis. Göteborgs Universitet. (2020).
- Quach, V., & Tu, L. *Implications of Accounting Standard Changes for Financial Reports: An Exploratory Study of the Transition to IFRS 16*. Master Thesis. Göteborgs Universitet. (2020).
- Spånberger, J., & Rista, M., *Implications of IFRS 16 Adoption: Evidence from Swedish Publicly Listed Firms*, Master thesis. Uppsala University. (2020).



Zwang, M. *The Market Reaction to the Adoption of IFRS 16: Lease Accounting*. Master Thesis. Erasmus University Rotterdam. (2020).

C. Others:

Beest, F. *"Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics"*. Working Paper. (2009).

Binfare, M. et al., *"A New Lease on Firm Behavior"*. (2020). available at <https://papers.ssrn.com/>.

Deloitte. *Lease Accounting: The Key Differences between U.S. GAAP and IFRS New Lease Standards*. (2020). available at <http://www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/leases>.

EY. *IFRS Developments - Sale and leaseback transactions with variable payments that do not depend on an index or rate*. (2020). available at <https://www.ey.com>.

FASB. *FASB In Focus - Accounting Standards Update No. 2016-02, Leases (Topic 842)*. available at <https://www.fasb.org/>.

FASB. *Leases (Topic 842)*. (2016).

IFRS Foundation. *IFRS 16 Leases*. (2016).

KPMG. *IFRS 16 – An overview: The new normal for lease accounting*. (2021). available at <https://assets.kpmg/>.

KPMG. *Leases: Top Differences between IFRS 16 and ASC 842*. (2018). available at <https://advisory.kpmg.us>.

Ma, M. S., & Thomas, W. B. *"Economic Consequences of Operating Lease Recognition"*. (2021). available at <https://papers.ssrn.com/>.